

# أفعال القلوب إلغاء وتعليقاً

د. عطية محمد بكدي \*

## الإلغاء

قالوا: لضعف هذه الأفعال في العمل جاز أن يلغى ما تصرف منها، وهو ما عدا: هب وتعلم، ومعنى إلغائها إبطال عملها لفظاً ومعنى لغير مانع، وسبب ضعفها كونها أفعالاً غير مؤثرة ولا نافذة من فاعلها إلى غيره، إذ إن تأثيرها ليس بظاهر كأفعال العلاج، فهي يقين أو شك يهجس في النفس من غير تأثير فيما يتعلق بها، وإنما أعملت كما أعمل (ذكر) فتعدى إلى المفعول في قولك: ذكرت زيداً، لأن الذكر قد اختص بزيد، أعني بالمفعول، وإن لم يؤثر فيه، وكذلك ههنا، إذ تعلق ظن فاعل هذه الأفعال أو علمه بمظنون أو معلوم وإن لم يؤثر فيه، مع فارق هو أن المظنون أو المعلوم مضمون جملة وليس مفرداً كما كان في (ذكرت زيداً)، لأن ظنك في قولك: ظننت زيداً مسافراً، قد تعلق بسفر زيد، لا بزيد دون السفر، أو بالسفر دون زيد<sup>(1)</sup>، قالوا: هذه الأفعال تؤثر في الأحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية، ولا تؤثر في الدوات، لذلك ألغيت ولم تلغ أفعال التصيير لقوتها، لأنها تؤثر في الدوات بقلبها وتحويلها<sup>(2)</sup>. كما ترى أنهم يرجعون سبب إلغاء هذه الأفعال إلى ضعفها في العمل، ثم جعلوا هذا الضعف مراتب ودرجات، فضعف العامل إذا كان متأخراً عن المفعولين يختلف عن

\* أستاذ النحو والصرف المشارك - جامعة نجر - اليمن - جامعة صلاح الدين / أربيل - سابقاً .

ضَعْفِهِ إِذَا كَانَ وَسَطًا بَيْنَهُمَا أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُمَا، وَيَحَسَبُ اخْتِلَافَ مَرَاتِبِ هَذَا الضَّعْفِ جَعَلُوا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ: حَالٌ تَقَدَّمَتْ فِيهَا الْأَفْعَالُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ، وَحَالٌ تَوَسَّطَتْ بَيْنَهُمَا، وَحَالٌ تَأَخَّرَتْ عَنْهُمَا.

فَإِنْ تَقَدَّمَتْ لَمْ يَكُنْ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَا عَدَا الْأَخْفَشَ، بُدُّ مِنْ إِعْمَالِهَا، لِأَنَّ مُقْتَضَى إِعْمَالِهَا قَائِمٌ شَأْنُهَا فِي ذَلِكَ شَأْنِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى مَعْمُولَاتِهَا، فَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ (ضَرَبَ) فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْهُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ، بِدَلَالَةِ جَوَازِ تَقْوِيَّتِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَتَقُولُ: لَزَيْدٍ ضَرَبْتُ، وَعَدَمِ اسْتِحْسَانِ ذَلِكَ مَعَ تَأَخُّرِ الْمَعْمُولِ، إِذْ لَا يُقَالُ: ضَرَبْتُ لَزَيْدٍ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُلغِي فَتَقُولَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُسَافِرًا، لِقُوَّةِ الْفِعْلِ بِتَقَدُّمِهِ، وَلِأَنَّ عَامِلَ الْإِبْتِدَاءِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَالنَّصَبُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، فَاللفظي يغلب المعنوي، لذلك امتنع الإلغاء ووجب الإعمال<sup>(3)</sup>، (وَلِأَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ أَعْلَامِ الْعِنَايَةِ، وَالْإِلْغَاءَ مِنْ دَلَائِلِ ضَعْفِهَا، فَلَا يَجْتَمِعُ الْإِلْغَاءُ وَالتَّقْدِيرُ)<sup>(4)</sup>، قَالَ الْمُبَرِّدُ: (لَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، لِأَنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَ الظَّنَّ فَإِنَّمَا تَبْنِي كَلَامَكَ عَلَى الشُّكِّ)<sup>(5)</sup> وَوَجِبَ إِذْ ذَاكَ الْإِعْمَالُ.

وَإِذَا وَرَدَ مَا يُوهِمُ الْإِلْغَاءَ مُتَقَدِّمًا خَرَجُوهُ عَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّانِ بَعْدَ الْفِعْلِ، أَوْ عَلَى التَّعْلِيْقِ بِتَقْدِيرِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَى هَذَيْنِ حَمَلُوا قَوْلَ أَبِي ذُوَيْبٍ الْهُذَلِيِّ:

فَلَبِثْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيْشٍ نَاصِبٍ      وَإِخَالَ إِنِّي لِأَحَقِّ مُسْتَتْبِعُ

وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا      وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وَقَوْلِ بَعْضِ الْفَرَزِيِّينَ:

كَذَاكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي      أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

وَالتَّقْدِيرُ: وَإِخَالَهُ إِنِّي لِأَحَقِّ مُسْتَتْبِعُ، وَمَا إِخَالَهُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ، وَأَنِّي وَجَدْتُهُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ، فَالهاءُ ضَمِيرُ الشَّانِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا، مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْفِعْلُ بَاقِيًا عَلَى عَمَلِهِ، لَا إِلْغَاءَ وَلَا تَعْلِيْقَ، أَوْ التَّقْدِيرُ: وَإِخَالَ إِنِّي لِأَحَقِّ مُسْتَتْبِعُ، وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ، وَأَنِّي وَجَدْتُ لِمِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ<sup>(6)</sup>، وَحَيْثُ يَنْبَغُ يُلْقَى الْفِعْلُ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ، وَعَلَى التَّعْلِيْقِ حَمَلَ سَيَبَوِيهِ إِلْغَاءَ الْمُتَقَدِّمِ، فَهُوَ عِنْدَهُ أَوْلَى<sup>(7)</sup>، وَعَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّانِ يَحْمِلُهُ الرُّضْيُ<sup>(8)</sup>، فَهُوَ عِنْدَهُ

أولى وأقرب بثبوت ذلك ضرورة في دخول (أن) المضموحة المُشَدَّدة على اسم الشرط في قول الأخطل التعلبي:

أَنْ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرَ وَظِبَاءَ

لِعَدَمِ جَوَازِ جَعْلِ اسْمِ الشَّرْطِ (مَنْ) اسْمًا لِـ (أَنْ)، لِكَوْنِهِ مِمَّا يَجِبُ تَصْدِيرُهُ، وَلَا تَدْخُلُ الْحُرُوفُ النَّاسِخَةُ عَلَى جُمْلَةٍ لِمُبْتَدَأٍ فِيهَا الصَّدَارَةُ، وَقَالُوا: اسْمُ (أَنْ) ضَمِيرُ شَأْنٍ مَحْدُوفٍ، وَهُوَ أَيْضًا لَهُ الصَّدَارَةُ، وَلَكِنْ أُغْتَفِرَ هَهُنَا ضَرُورَةُ، وَجَوْزُ ابْنِ هِشَامٍ، تَبَعًا لِلشَّلَوْبِيِّينَ<sup>(9)</sup> وَابْنِ عَصْفُورٍ<sup>(10)</sup> وَابْنِ مَالِكٍ<sup>(11)</sup>، فِي قَوْلِ كَعْبٍ وَقَوْلِ بَعْضِ الضَّرَارِيِّينَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِلْغَاءِ لِتَوَسُّطِ الْعَامِلِ فِيهِمَا، (لَأَنَّ التَّوَسُّطَ الْمُبِيحَ لِلْإِلْغَاءِ لَيْسَ التَّوَسُّطَ بَيْنَ الْمَعْمُولَيْنِ فَقَطْ، بَلْ تَوَسُّطُ الْعَامِلِ فِي الْكَلَامِ مُقْتَضٍ أَيْضًا، نَعَمَ الْإِلْغَاءُ لِلتَّوَسُّطِ بَيْنَ الْمَعْمُولَيْنِ أَقْوَى، وَالْعَامِلُ هُنَا قَدْ سَبَقَ بِأَنِّي وَبِمَا النَّافِيَةِ)<sup>(12)</sup>، وَقِيلَ: إِنَّ (إِخَالَ) مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ مُعَلَّقٌ بِـ (مَا) النَّافِيَةِ، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْعَامِلِ، إِذْ لَا يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الْفِعْلِ عَلَى الْمُعَلَّقِ، فَقَدْ دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى جُمْلَةٍ الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ أُعْثِرَ بِـ (إِخَالَ) وَالْأَصْلُ: وَإِخَالَ مَا لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ<sup>(13)</sup>، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْإِعْمَالِ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَيْهِ سَبِيؤِيهِ، لِأَنَّهُ مَنْفِيٌّ، وَالْمَنْفِيُّ، عِنْدَهُمْ، لَا يُؤَكَّدُ، قَالُوا: (التَّوَكُّيدُ يَدُلُّ عَلَى الْاِعْتِنَاءِ بِالْمُؤَكَّدِ، وَالْإِلْغَاءُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْاِعْتِنَاءِ بِالْمُؤَكَّدِ)<sup>(14)</sup>، فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَتَنَاقُضٌ.

يَرَى النَّحْوِيُّونَ أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ تَسْتَمِدُّ قُوَّتَهَا فِي الْعَمَلِ مِنْ تَصْدِيرِهَا وَوُقُوعِهَا قَبْلَ الْمَعْمُولَيْنِ، فَإِنَّ نَأَى الْفِعْلِ عَنِ الصَّدْرِ وَابْتَعَدَ شَابَهُ الضَّعْفُ وَاعْتَرَاهُ الْوَهْنُ، فَمَا دَامَ مُتَصَدِّرًا وَجَبَ إِعْمَالُهُ، وَامْتَنَعَ الْغَاوُهُ وَقَبِحَ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَعْتَرِهِ ضَعْفٌ، وَلَمْ يَنْسَرِبْ إِلَيْهِ وَهْنٌ، وَإِذَا أَلْعَى الْعَرَبِيُّ، صَاحِبُ اللُّغَةِ، مُتَقَدِّمًا، دَفَعُوا الْقُبْحَ الَّذِي شَابَهُ قَوْلُهُ وَرَفَعُوهُ بِتَخْرِيجِهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ التَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَإِذَا تَبَاعَدَ الْفِعْلُ عَنِ الصَّدْرِ وَتَزَحَّجَ ضَعْفًا وَجَارَ حِينَئِذٍ الْغَاوُهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَقُوعِهِ قَبْلَ الْمَعْمُولَيْنِ، فَيَجُوزُ نَحْوُ (مَتَى تَظُنُّ زَيْدًا مُسَافِرًا) وَ (أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُسَافِرًا) وَ (الْيَوْمَ تَظُنُّ زَيْدًا مُسَافِرًا)، إِذْ لَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَهَنْ وَضَعْفَ فَجَارَ الْغَاوُهُ، وَلَا يَلْتَفَتُ، حِينَئِذٍ، إِلَى وَقُوعِهِ قَبْلَ الْمَعْمُولَيْنِ، (لَأَنَّ تَقَدُّمَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَيِّ مَعْمُولِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، هُوَ كَتَقَدُّمِ الْخَبَرِ وَتَوَسُّطِ الْفِعْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)<sup>(15)</sup>، وَصَارَ الْفِعْلُ كَأَنَّهُ حَشُو<sup>(16)</sup>، وَيَبْقَى الْغَاوُهُ، عِنْدَ

هؤلاء، ضعيفاً قبيحاً يقربه من الصدر، لكن قبحه أقل من قبح إغائه متصدراً، هذا إن جعلت (متى وأين واليوم) معمولات للخبر، فإن جعلتها معمولات لفعل القلب لم يجز إلا الأعمال، لأن (الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدراً، والذي يليه إنما هو معموله) <sup>(17)</sup>، قال سيبويه: (وتقول: أين ترى عبد الله قائماً، وهل ترى زيداً ذاهباً، لأن هل وأين كأنك لم تذكرها، لأن ما بعدهما ابتداءً، كأنك قلت: أرى زيداً ذاهباً، وأظن عمراً منطلقاً) <sup>(18)</sup>.

وإذا تباعد الفعل عن الصدر أكثر فصار وسطاً بين المبتدأ والخبر جاز، حينئذ، إغاؤه وإعماله على السواء <sup>(19)</sup>، نحو (زيداً ظننت مسافراً) و (زيداً ظننت مسافراً) فلا قبح في الإلغاء ولا ضعف، لأن الناصب القوي ضعف بوقوعه بعد العامل المعنوي، فهو وإن تقدم على أحدهما لكنه متأخر عن الآخر <sup>(20)</sup>، إذ إن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له <sup>(21)</sup>، ومنه قوله:

شجاك أظن ربح الضاعين ولم تعبأ بعدل العاذلين

وقيل: إعماله أزج <sup>(22)</sup> من إغائه أقوى، لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء وإن تأخر <sup>(23)</sup>، ومن الإلغاء قول اللعين المنصري:

أ بالأراجيز يا ابن اللوم ثوعدي وفي الأراجيز خلت اللوم والخور

وإذا تباعد أكثر فوقع متأخراً عنهما زاد ضعفاً ورجح، حينئذ، الإلغاء عند بعضهم <sup>(24)</sup> ووجب عند آخرين <sup>(25)</sup> ومنه قول أبي أسيدة:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما

وقوله:

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

وقوله:

القوم في أثري ظننت، فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

قال سيبويه: (وكلمة أزدت الإلغاء فالتأخير أقوى) <sup>(26)</sup>، لذلك حمل الأعم الشنمري قول اللعين على نية تأخير الفعل، والتقدير عنده: وفي الأراجيز اللوم والخور خلت ذلك <sup>(27)</sup>، قال سيبويه: (وإنما كان التأخير أقوى [يريد إلغاء المتأخر أقوى من إعماله]، لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد

الْيَقِينِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشُّكُّ، كَمَا تَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ صَاحِبُ ذَاكَ بَلَعَنِي، وَكَمَا قَالَ: مَنْ يَقُولُ ذَاكَ تَدْرِي، فَأَخْرَمَا لَمْ يَعْمَلْ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِيمَا بَلَغَهُ بَعْدَمَا مَضَى كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ وَفِيمَا يَدْرِي... وَكُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأْخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدًا أَحَاكَ أَظُنُّ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضَعُفُ: زَيْدًا قَائِمًا ضَرَبْتُ، لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ (28)، وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ: (لَأَنَّ الْفِعْلَ لَا حَظَّ لَهُ فِي التَّقَدُّمِ بَوَاجِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ضَعُفَ أَمْرُهُ وَحَسُنَ الْغَاوَةُ لِأَجْلِ أَنَّكَ إِذَا لَفِظْتَ الْجُرْثَيْنِ قَبْلَ الْفِعْلِ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ أَقْرَبَ إِلَيْهِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَأَوْلَى الْعَامِلِينَ الْأَقْرَبَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ التَّوَسُّطِ، لِأَنَّكَ إِذَا لَفِظْتَ بِأَحَدِ الْجُرْثَيْنِ بَعْدَ الْفِعْلِ لَمْ يَكُنِ الْإِبْتِدَاءُ بِأَقْرَبَ إِلَيْهِ بَلْ كَانَ مَرْتَبَةُ الْإِبْتِدَاءِ مُسَاوِيَةً لِمَرْتَبَةِ الْفِعْلِ لِأَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُرْثَيْنِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصَاحِبِهِ، وَالْإِبْتِدَاءُ قَدِ اسْتَوْلَى عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، وَالْفِعْلُ عَلَى الثَّانِي فَهُمَا كَشْيءٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا لِهَذَا أَنْ يَأْخُذَهُ أَخَذَ ذَلِكَ حَدَثُ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَأَمَّا حَالُ التَّقْدِيمِ نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، فَلَيْسَ لِلْإِبْتِدَاءِ فِيهِ حَظٌّ بَوَاجِهِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ إِلَّا الْإِعْمَالُ) (29).

تَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ سَبَبَ إِعْمَالِ الْفِعْلِ وَالْغَايَةَ يَكْمُنُ فِي قُوَّةِ الْفِعْلِ وَضَعْفِهِ، إِنَّ قَوِيَّ وَجَبَ إِعْمَالُهُ وَامْتَنَعَ الْغَاوَةُ، وَإِنْ اعْتَرَاهُ وَهْنٌ جَارَ الْغَاوَةُ، وَقُوَّتُهُ فِي تَصَدُّرِهِ، وَضَعْفُهُ فِي تَنْحِيهِ عَنِ الصَّدْرِ وَتَرْحُزِهِ عَنْهُ، وَوُقُوعِهِ وَسَطًا بَيْنَ مَعْمُولَيْهِ أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُمَا، فَكُلَّمَا تَبَاعَدَ عَنِ الصَّدْرِ، وَطَالَ الْكَلَامُ وَتَأَخَّرَ ضَعُفَ إِعْمَالُهُ، وَقَوِيَّ الْغَاوَةُ، فَإِذَا قَوْلُكَ: (زَيْدًا ظَنَنْتُ مُسَافِرًا) أَقْوَى مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدًا مُسَافِرًا ظَنَنْتُ)، وَهَذَا أَقْوَى مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدًا مُسَافِرًا أَيْوَمَ ظَنَنْتُ) (30)، أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا حَظَّ لَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَلَا نَصِيبٌ، فَهُوَ مُطْرَحٌ عِنْدَهُمْ لَا قِيَمَةَ لَهُ وَلَا أَثَرَ، وَلَا يَقِيدُ الْكَلَامَ وَلَا يُؤَثِّرُ فِي تَرْكِيبِهِ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ هُوَ مَا يَقِيدُ الْكَلَامَ وَيُؤَثِّرُ فِي تَرْكِيبِهِ، وَكَأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ إِلَّا مِرَاعَاةَ الْعَامِلِ وَالْإِلْتِزَامَ بِشُرُوطِهِ وَالتَّقْيِيدَ بِأَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُعْتَمَلِ فِي صَدْرِ الْمُتَكَلِّمِ، فَهُوَ، أَعْنِي الْمَعْنَى، مُهْمَلٌ، لَا يُفْطَنُ إِلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ، لَقَدْ غَلَبُوا عَلَيْهِ الْعَامِلَ الَّذِي لَا وُجُودَ لَهُ إِلَّا فِي أَذْهَانِ النُّحَاةِ، وَجَعَلُوا لَهُ كُلَّ الْأَثْرِ فِي التَّرْكِيبِ، مَعَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ، صَاحِبَ اللُّغَةِ، كَانَ يَجْهَلُ هَذَا الْعَامِلَ وَلَا يَعْرِفُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَتَكَلَّمُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَيُرَكِّبُ كَلَامَهُ بِمُوجِبِ هَذَا الْمَعْنَى وَمُقْتَضَاهُ.

لا جرم إن النحاة أولوا المعنى عنائتهم واهتمامهم في معظم أبواب النحو، ففي باب الفاعل، على سبيل التمثيل لا الحصر، أوجبوا تقديم المفعول على عامله في نحو (إياك أكرمت) لغرض معنوي وهو التخصيص، فلتخصيصك الإكرام ب (إياك) قدمته على العامل، والتخصيص، وهو غرض معنوي، لازم للتقديم، وكذا أوجبوا تأخير المحصور في نحو (إنما أكرم زيداً عمراً) و (ما أكرم زيداً إلا عمراً) لأن تقديمه يفضي إلى تغيير المعنى، وغير ذلك كثير، وهم مع اهتمامهم بالمعنى في هذه الأبواب يبقى العامل عندهم مقدماً عليه، وأما في باب الإنشاء فلم يحظ بعنائيتهم، فقد أهملوه ولم يلتفتوا إليه أثبتة، ولا يخفى ما في ذلك من تجن عليه، وإجحاف بحقه وبحق العربي، صاحب اللغة.

لم يكن العربي يعرف العامل ولا قوته أو ضعفه فيعمل مراعيًا تلك القوة، أو يلغي تأثيراً بضعفه وعدم قدرته على العمل، وإنما الذي كان يعرفه ويراعيه هو المعنى، وبحسب هذا المعنى كان يعمل ويلغي لا بحسب قوة العامل أو ضعفه، فإن أراد الشكّ أعمل وقال: ظننتُ زيداً مسافراً، وإن أراد اليقين ألقى وقال: ظننتُ زيداً مسافراً، لأن قوله: ظننتُ زيداً مسافراً، جملة واحدة مبنية على الشكّ، ولا يؤثر في ذلك كون العامل متقدماً، كما مثل، أو وسطاً، نحو (زيداً ظننتُ مسافراً)، أو متأخراً، نحو (زيداً مسافراً ظننتُ)، فالمعنى واحد، وهو أن شكّه في سفر زيد قائم.

وأما قوله: ظننتُ زيداً مسافراً، فجملتان، الأولى ملغية لفظاً ومعنى، وهي جملة الشكّ (ظننتُ)، والثانية هي المرادة والكلام مبني عليها، وهي جملة اليقين (زيداً مسافراً)، فالكلام ههنا مبني على اليقين، ولكنه بدأ بالشكّ فقال: ظننتُ، ثم أدركه اليقين، إذ تذكر أن سفر زيد قد حصل فالغى ظنه وبدأ بكلام جديد مبدوء بالمبتدأ يليه خبره، فقال: زيداً مسافراً، أو أنه أراد أن يقول: زيداً مسافراً، فذكر (ظننتُ) غلطاً أو توهماً، ونظير هذا قولك في باب بدل الغلط: رأيت رجلاً حماراً، أردت الإخبار بأنك رأيت حماراً فغلطت بذكر الرجل، ويقويه عدم ورود الإنشاء في الكتاب العزيز كما لم يرد فيه بدل الغلط، أو أنه ذكر الظن أولاً ليبينهم على السامع، أو لأي غرض آخر، ولا فرق في ذلك أيضاً سواء كان العامل متقدماً على المعمولين، كما مثل، أو كان وسطاً بينهما، أو متأخراً عنهما، إذ إنه بنى كلامه على اليقين فقال أولاً: زيداً مسافراً،

ثُمَّ اعْتَرَضَ بِالظَّنِّ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَوْ ذَكَرَ الظَّنَّ آخِرًا لَعَوًّا أَوْ إِيهَامًا عَلَى السَّمْعِ، قَالَ أَحَدُهُمْ يُعَلَّلُ لِحَوَازِ الْإِنْفَاءِ الْمُتَأَخَّرِ أَوْ الْمُتَوَسِّطِ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بَعْدَ أَنْ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى الْإِخْبَارِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْيَقِينِ أَوْ الشَّكِّ عَرَضَ لَهُ أَنْ ذَلِكَ يَقِينٌ أَوْ شَكٌّ مِنْهُ فَآتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ بَعْدَمَا آتَى بِالْجُمْلَةِ بِتَمَامِهَا أَوْ بِأَحَدِ جُزْأَيْهَا فَيَكُونُ الْفِعْلُ زَائِدًا فِي الْكَلَامِ زِيَادَةً (كَانَ) فِي نَحْوِ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا<sup>(31)</sup>، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ، قَالَ: (فَإِنْ قِيلَ: فَلَايُ شَيْءٌ لَمْ تُلْغِ إِلَّا مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخَّرَةً؟ فَالْجَوَابُ: إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ كَانَ مَا بَعْدَهَا مَبْنِيًّا عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ فَإِنَّكَ إِنْ أَعْمَلْتَهَا قَدَرْتَهُ أَيْضًا أَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا، وَإِذَا أُلْغِيَتْهَا قَدَرْتَهُ أَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ لَا يَكُونُ فِيهِ فِعْلٌ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، ثُمَّ عَرَضَ لَكَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَذَكَّرَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لِتَجْعَلَ ذَلِكَ الْكَلَامَ فِيمَا تَعْلَمُ أَوْ فِيمَا تَظُنُّ أَوْ فِيمَا تَزْعُمُ، فَكَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ أَوْ عَلِمْتُ أَوْ زَعَمْتُ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ أَوْلًا: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ثُمَّ أَرَدْتَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تُبَيِّنَ أَنْ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، مَعْلُومٌ عِنْدَكَ أَوْ مَظْنُونٌ أَوْ مَزْعُومٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ عَقِيبَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فِيمَا أَظُنُّ أَوْ فِيمَا أَزْعُمُ)<sup>(32)</sup>، وَعَلَى هَذَا أَنْ مَعْنَى قَوْلِنَا: (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) (و) زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ (وَاحِدًا، وَلَا أَرَاهُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ، كَمَا قَالُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ، الْعُدُولُ مِنْ تَعْبِيرٍ إِلَى تَعْبِيرٍ يَصْحَبُهُ تَغْيِيرٌ فِي الْمَعْنَى، وَعَلَى هَذَا لَيْسَ مَعْنَى الْقَوْلَيْنِ وَاحِدًا، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ مَعْنَى الْقَوْلَيْنِ وَاحِدًا، كَمَا زَعَمُوا، مَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ يُؤَخِّرُ الْفِعْلَ مَا دَامَ تَأْخِيرُهُ ضَائِعًا لَا يُؤَدِّي غَرَضًا.

أَوْجَبَ الْأَخْفَشُ الْإِنْفَاءَ الْمُتَقَدِّمَ وَالْمُتَوَسِّطَ وَالْمُتَأَخَّرَ خِلَافًا لِلْجُمهُورِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى، عِنْدَهُ، هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْإِعْمَالَ أَوْ الْإِنْفَاءَ، فَإِنْ ابْتَدَأْتَ لِتُخْبِرَ بِمَدْلُولٍ ذَلِكَ الْفِعْلَ مِنْ شَكٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَعْمَلْتَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ سَوَاءً قَدِمَتْهُ أَوْ وَسَطَتْهُ أَوْ آخَرَتْهُ، وَإِنْ ابْتَدَأْتَ وَأَرَدْتَ جَعَلَ الْخَبَرَ شَكًّا أَوْ غَيْرَهُ أُلْغِيَتْ وَابْتَدَأْتَ، قَالَ، وَنِعْمَ مَا قَالَ: (إِنْ بَدَأْتَ لِتُخْبِرَ بِالشَّكِّ أَعْمَلْتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ بَدَأْتَ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْيَقِينَ ثُمَّ أَدْرَكَكَ الشَّكُّ رَفَعْتَ بِكُلِّ حَالٍ)<sup>(33)</sup>، فَالْإِعْمَالُ لَازِمٌ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَكَذَا الْإِنْفَاءُ، لَا كَمَا قَالَ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّكَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِنْفَاءِ وَالْإِعْمَالِ إِنْ تَوَسَّطَ الْفِعْلُ أَوْ تَأَخَّرَ، وَصَحِيحٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ، مَا عَدَا الْفِرَاءَ مِنْهُمْ، وَالْأَخْفَشُ مِنْ جَوَازِ الْإِنْفَاءِ الْمُتَقَدِّمِ الَّذِي أَصَرَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنْعِهِ<sup>(34)</sup>، مَا خُوذِينَ بِالْعَامِلِ وَمُتَأَثِّرِينَ بِقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ، لِأَنَّ الْإِعْمَالَ أَوْ الْإِنْفَاءَ إِنَّمَا هُوَ

بِحَسَبِ الْمَعْنَى، فَإِنْ أَرَدْتَ الشُّكَّ أَعْمَلْتَ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْيَقِينَ الْغَيْتَ، وَقَعَ الْفِعْلُ مُتَقَدِّمًا أَوْ وَسَطًا أَوْ مُتَأَخِّرًا، وَلَا يُقَالُ: إِلْغَاءُ الْمُتَقَدِّمِ مُمْتَنِعٌ، وَإِعْمَالُ الْمُتَوَسِّطِ أَرْجَحُ مِنَ الْإِلْغَاءِ، وَالْإِلْغَاءُ الْمُتَأَخِّرِ أَرْجَحُ مِنْ إِعْمَالِهِ، كَمَا قَالَ الْبَصْرِيُّونَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى الْمَعْنَى وَمَرْهُونٌ بِهِ، قَالَ سَيِّبِيُّهُ مُتَحَرِّرًا مِنْ قَيْدِ الْعَامِلِ بَعْضَ الشَّحْرِ: (فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشُّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَمًا أَوْ آخِرًا، كَمَا قَالَ: زَيْدًا رَأَيْتُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا) (35).

الَا تَرَى أَنْ أَبَا ذُوَيْبِ الْهَدَلِيِّ لَمَّا فَقَدَ أَبْنَاءَهُ قَدْ لَبِثَ بَعْدَهُمْ بِعَيْشِ ذِي تَعَبٍ وَإِعْيَاءٍ وَكَدٍّ وَجَهْدٍ حَتَّى خِيلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ سَيَلْحَقُهُمْ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ يَقِينٌ بَأَنَّ لَا مَحَالَ مِنْ ذَلِكَ فَانْفَعَى خَيْلَانَهُ وَشَكَّهُ فَقَالَ: إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتَبِعٌ، فَلَوْ كَانَ شَكُّهُ قَائِمًا مُسْتَمِرًّا مَا جَازَأَن يُؤَكِّدُ لِحُوقِهِ بِهِمْ بِ (إِنَّ)، لِأَنَّ الْمُلْفَى لَا يُؤَكِّدُ (36)، وَالِدَلِيلُ عَلَى كَوْنِ الشُّكِّ مُلْفَى لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيًّا عَلَى الْيَقِينِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُلْفَى لَفْظًا فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ، مِنْهَا: وَهُوَ بَيْنَ (سَوْفَ) وَمَصْحُوبِهَا فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَدْرِي      أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ

ومنها: وَهُوَ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَمَعْمُولِهِ فِي قَوْلِ عَقِيلِ بْنِ عُلْقَةَ الْجُهَنِيِّ:

وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ، إِخَالَ، حَتَّى      يَنَالُ أَقَاصِي الْحَطَبِ الْوُقُودِ

فَقَدْ وَقَعَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (حَتَّى يَنَالُ) الْمُتَعَلِّقَانِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَفْصُولًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ بِ (إِخَالَ)، وَمِنْهَا: وَهُوَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

فَمَا جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ أَقْبَلَتْ تَبْتَغِي      وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْرُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ

ومنها: وَهُوَ بَيْنَ مَعْمُولِي (إِنَّ)، كَقَوْلِهِ:

إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمَتْ مُصْطَبِرٌ      وَتَدْيِهِ ذَنْبُ الْحَبِّ مُغْتَفَرٌ

قلنا: الْكَلَامُ فِي الْمُلْفَى جُمْلَتَانِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَهَذَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَيَدُلُّ

عَلَيْهِ أُمُورٌ، مِنْهَا: تَصْنِيحُهُمْ بِذَلِكَ، أَعْنِي بِكَوْنِهِ جُمْلَتَيْنِ، قَالُوا: يَمْتَنِعُ الْإِلْغَاءُ فِي الْمُتَقَدِّمِ، فَلَا يُقَالُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُسَافِرًا، لِقُوَّةِ الْفِعْلِ بِالْتَقَدُّمِ، وَلِكَوْنِ النَّصْبِ عَامِلًا لَفْظِيًّا، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَاللَّفْظِيُّ يَغْلِبُ الْمَعْنَوِيَّ (37)، أَيُّ أَنَّ الرَّفْعَ يَعْنِي أَنَّ مَا بَعْدَ (ظَنَنْتُ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا، أَعْنِي بِجُمْلَةٍ (ظَنَنْتُ)، وَلَكِنْ لِكَوْنِ الْفِعْلِ مُتَقَدِّمًا، وَهُوَ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، غَلَبَ الْإِبْتِدَاءُ، فَامْتَنَعَ الْإِلْغَاءُ وَصَارَ الْكَلَامُ جُمْلَةً وَاحِدَةً.



ومئها: إجماعهم على وجوب إلغاء المتوسط إذا اقتصر الاسم المتقدم بلام الابتدء، نحو: زيدٌ ظننتُ مسافرٌ<sup>(38)</sup>، وإنما وجب الإلغاء ههنا لاقتيران المبتدأ بلام الابتدء، ولام الابتدء الصدارة في الكلام، وهذا معناه أن ما قبلها لا يعمل فيها ولا فيما بعدها، فلو عمل لخرجت أن يكون لها الصدر<sup>(39)</sup>، إذن ما بعدها جملة وهي يقينٌ مؤكّدٌ، لكنّها اعتضت بجملة (ظننتُ) وهي شكٌ ملغى لفظاً ومعنى، فلو كان جملة واحدة ما جاز دخول اللام هنا، لأن الفعل الملغى لا يؤكّد، كما تقدّم، إذن إلغاءه دليلٌ عدم الاهتمام به، وتوكيده دليلٌ الاعتناء به فيتنافران، ولما دخلت اللام على جملة (زيدٌ مسافرٌ) دلّ أنّها جملة مستقلة عن (ظننتُ) لا علاقة لها ولا ارتباط.

ومئها: تقدير البصريين ضمير الشأن في إلغاء المتقدم في نحو: ظننتُ زيدٌ مسافرٌ، والتقدير عندهم: ظننتُهُ زيدٌ مسافرٌ، ومعلوم أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة.

إذن قولنا: (ظننتُ زيدٌ مسافرٌ) و (زيدٌ ظننتُ مسافرٌ) جملتان، الأولى فعلية ألغى فعلها لفظاً ومعنى، والثانية اسمية هي المرادة، وعليها بناء الكلام، وكذا قولنا: (زيدٌ مسافرٌ ظننتُ) جملتان، الأولى اسمية هي المرادة، والمبني عليها الكلام، والثانية فعلية قد ألغى فعلها وصار لغواً، فهو مثل قولنا في باب البدل في نحو: رأيت رجلاً حماراً، إذ أردنا الإخبار أولاً أننا رأينا حماراً فغلطنا بذكر الرجل فصار لغواً، وهذا يعني أن هاتين الجملتين متعارضتان في المعنى، إحداهما شكٌ ملغى، والأخرى يقينٌ عليها بناء الكلام، وقد يقال: إن كان هذا يصدق على كلام فعله دالٌّ على الشك فلا يصدق فيما كان فعله دالاً على اليقين، فلا يقال في نحو: علمتُ زيدٌ مسافرٌ، الكلام هنا جملتان، الأولى فعلية ألغى فعلها، والثانية اسمية هي المرادة، إذ لا معنى للإلغاء هنا، لأن إحداهما لا تخالف الأخرى في معناها ولا تعارضها، فهي هي، لأن جملة (علمتُ) يقينٌ، وجملة (زيدٌ مسافرٌ) أيضاً يقينٌ.

نقول: هذا ونحوه ليس من باب الإلغاء، وإنما هو من باب التعليق على إضمار لام الابتدء، والتقدير: علمتُ زيدٌ مسافرٌ، والكلام هنا أيضاً جملتان، الأولى فعلية غير مؤكدة، هي (علمتُ)، والثانية اسمية مؤكدة بلام الابتدء المقدرة، هي (زيدٌ مسافرٌ)، فقد بدأ المتكلم باليقين فقال: علمتُ، وهو خبر يحتمل الصدق والكذب، فقد يشك

المُخَاطَبُ فِي عِلْمِهِ وَيَتَوَهَّمُ خِلَافَ ذَلِكَ، فَأَكَّدَ دَفْعًا لِلشُّكِّ وَإِزَالَةً لِلتَّوَهُّمِ فَقَالَ: لَزِيدٌ مُسَافِرٌ، أَوْ: زَيْدٌ مُسَافِرٌ، عَلَى تَقْدِيرِ اللّامِ، وَلَيْسَتْ الْجُمْلَتَانِ هَهُنَا كَالْجُمْلَتَيْنِ فِي بَابِ (ظَنَّ)، إِذْ إِنَّ الْجُمْلَتَيْنِ هُنَاكَ مُتَخَالِفَتَانِ مَعْنَى، إِحْدَاهُمَا شَكٌّ فِعْلُهُا مُلغَى لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأُخْرَاهُمَا يَقِينٌ بِنِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا هَهُنَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ كِلَيْتَهُمَا يَقِينٌ، الْأُولَى فِعْلِيَّةٌ أُلغِيَ فِعْلُهُا لَفْظًا دُونَ مَعْنَى، وَالثَّانِيَّةُ اسْمِيَّةٌ هِيَ الْأُولَى نَفْسُهَا فِي الْمَعْنَى، وَلَكِنْ بِزِيَادَةِ التَّوَكُّيدِ، فَ (عَلِمْتُ) يَقِينٌ، وَ (لَزِيدٌ مُسَافِرٌ) أَيْضًا يَقِينٌ، وَلَكِنَّهُ يَقِينٌ مُؤَكَّدٌ بِاللّامِ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُكَ: زَيْدٌ مُسَافِرٌ، فِي إِحْتِمَالِهِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ، فَإِنْ أَرَدْتَ دَفْعَ الْكَذِبِ أَكَّدْتَ فَقُلْتَ: لَزِيدٌ مُسَافِرٌ، وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِلْغَاءَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي أفعالِ الظَّنِّ، وَإِنْ وَرَدَ مَا يُؤْهِمُ الْإِغَاءَ فِعْلِ الْيَقِينِ فَهُوَ لَيْسَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّعْلِيْقِ.

وَمَا قِيلَ عَنِ الْإِغَاءِ أفعالِ الْيَقِينِ يُقَالُ عَنِ الْإِغَاءِ أفعالِ الظَّنِّ الْمُنْفِيَّةِ فِي نَحْوِ: مَا ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُسَافِرٌ، فَقَدْ مَنَعَ النُّحَاةُ الْإِغَاءَ الْمُنْفِيَّ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (لأنَّه لَا يَجُوزُ لِكَ أَنْ تَبْنِي كَلَامَكَ عَلَى الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ثُمَّ تَعْتَرِضَ بِالظَّنِّ الْمُنْفِيَّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِكَ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، إِلَّا وَأَنْتَ عَالِمٌ بِصِحَّةِ ذَلِكَ، أَوْ ظَنَّ لَهْ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَّصِرُ مَعَ قَوْلِكَ: لَمْ أَظُنْ أَوْ لَمْ أَعْلَمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَبْنِيًّا عَلَى الظَّنِّ الْمُنْفِيَّ أَوْ الْعِلْمِ الْمُنْفِيَّ)<sup>(40)</sup>، وَقَالُوا: يَتَعَيَّنُ إِعمالُ الْمُتَوَسِّطِ الْمُنْفِيَّ فِي نَحْوِ: زَيْدًا لَمْ أَظُنْ مُسَافِرًا<sup>(41)</sup>، (لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الصِّدْرَ مُثَبَّتٌ)<sup>(42)</sup> وَكَذَا فِي الْمَتَأَخَّرِ مِنْهُ، نَحْوِ: زَيْدًا مُسَافِرًا لَمْ أَظُنْ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى الْكَلَامُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثُمَّ يُؤْتَى بِالظَّنِّ الْمُنْفِيَّ<sup>(43)</sup>، فَيُنَاقِضَ صِدْرُ الْكَلَامِ عَجْزُهُ الْمُنْفِيَّ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مُوجَّهٌ فِي الْمَعْنَى إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ<sup>(44)</sup>، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّانِ، أَوْ إِضْمَارِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَى هَذَيْنِ خَرَجُوا قَوْلَ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا      وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

نَقُولُ كَمَا قَالُوا: لَا يَجُوزُ الْإِغَاءُ الْمُنْفِيَّ، لَكِنْ لَيْسَ لِمَا ذَكَرُوا، وَإِنَّمَا لِأَنَّ الْإِغَاءَ فِي مِثْلِهِ ضَائِعٌ لَا يُؤَدِّي غَرَضًا، أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلِكَ: (مَا ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُسَافِرٌ) جُمْلَتَانِ، الْأُولَى (مَا ظَنَنْتُ) يَقِينٌ، وَالثَّانِيَّةُ (زَيْدٌ مُسَافِرٌ) أَيْضًا يَقِينٌ، فَقَدْ بَدَأَتْ بِنَفْيِ ظَنِّكَ، وَنَفْيِ الظَّنِّ يَقِينٌ، ثُمَّ قُلْتَ بَعْدُ: زَيْدٌ مُسَافِرٌ، وَهُوَ أَيْضًا يَقِينٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ

لِلإِنْفَاءِ مَعْنَى إِلَّا بِتَخَالُفِ الْجُمْلَتَيْنِ أَوْ تَعَارُضِهِمَا، وَلَيْسَ هُنَا تَعَارُضٌ وَلَا تَخَالُفٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْدًا مُسَافِرًا، فَكَمَا لَمْ يَكُنْ لِلإِنْفَاءِ هَهُنَا مَعْنَى فَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى فِي الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ، وَمَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى التَّغْلِيْقِ بِتَقْدِيرِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ عَلَى الْإِعْمَالِ بِتَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَهَذَا أَوْلَى لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمُلغَى لَا يُؤَكِّدُ.

هَذَا إِذَا كَانَ الْمُنْفِيُّ فِعْلًا شَكًّا، أَمَا إِذَا كَانَ يَقِينًا، نَحْوُ: مَا عَلِمْتُ زَيْدًا مُسَافِرًا، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِنْفَاءُ أَيْضًا كَمَا لَمْ يَجْزُ فِي مُثَبِّتِهِ، وَلَا يُقَالُ: لِمَ لَا يَجُوزُ وَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهِ شَرْطُ الْإِنْفَاءِ وَغَرَضُهُ، إِذْ إِنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ شَكٌّ، فَمَعْنَى (مَا عَلِمْتُ): ظَنَنْتُ، وَمَا بَعْدَهُ يَقِينٌ، قُلْنَا: لَيْسَ نَفْيُ الْعِلْمِ شَكًّا، بَلْ نَفْيُهُ جَهْلٌ، وَمَعْنَاهُ: جَهَلْتُ سَفَرَ زَيْدٍ، وَلَيْسَ (جَهْلٌ) مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ كَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِنْفَاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### هَوَامِشُ الْبَحْثِ :

- (1) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ ص 84.
- (2) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري، ج1/ ص 152.
- (3) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ ص 85، وشرح المقدمة الجزولية: الشلوبين، ج2/ ص 701 – 702، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، ج1/ ص 320 – 321، وشرح الكافية: الرضي الاسترلابادي، ج4/ ص 156.
- (4) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ج1/ ص 496.
- (5) المقتضب: المبرد، ج2/ ص 11.
- (6) انظر شرح التسهيل: ابن مالك، ج1/ ص 85 – 86، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج1/ ص 248، وتوضيح المقاصد: المرادي، ج1/ ص 380 – 381، والبهجة المرضية: السيوطي، ص 187 – 188.
- (7) انظر الكتاب: سيبويه، ج1/ ص 236، وشرح الكافية: الرضي الاسترلابادي، ج4/ ص 157، وارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، ج4/ ص 2109.
- (8) انظر شرح الكافية: الرضي الاسترلابادي، ج4/ ص 157.
- (9) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين، ج2/ ص 701 – 703.

- (10) عنده الأعمال حسنٌ والإلغاء ضعيفٌ، انظر شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، ج1/ص321، وشرح المقرب: علي محمد فاخر، ج2/ص 77.
- (11) عنده الأعمال أرجحٌ من إغائه، انظر شرح عمدة الحافظ: ابن مالك، ج1/ص 248-249.
- (12) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، ج1/ص 322.
- (13) انظر ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، ج4/ص 2109، وحاشية الخضري، ج1/ص 152.
- (14) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج1/ص 249.
- (15) شرح الكافية: الرضي الاستربادي، ج4/ص 157، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، ج1/ص 322
- (16) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ص 86.
- (17) شرح التصريح: خالد الأزهرى، ج1/ص 253.
- (18) الكتاب: سيبويه، ج1/ص 121.
- (19) انظر شرح المقرب: علي محمد فاخر، ج2/ص 77.
- (20) انظر الكتاب: سيبويه، ج1/ص 119، والأصول: ابن السراج، ج1/ص 183، والمقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ج1/ص 497، وشرح عمدة الحافظ: ابن مالك، ج1/ص 249، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج1/ص 248، وشرح الكافية: الرضي الاستربادي، ج4/ص 157، وشرح الأشموني، ج2/ص 38.
- (21) انظر شرح التصريح: خالد الأزهرى، ج1/ص 253.
- (22) انظر شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ج1/ص 320، وتوضيح المقاصد: المرادي، ج1/ص 380.
- (23) انظر شرح التصريح: خالد الأزهرى، ج1/ص 253، وحاشية الصبان، ج2/ص 38.
- (24) انظر المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ج1/ص 497، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ج1/ص 320، وشرح عمدة الحافظ: ابن مالك، ج1/ص 248، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج1/ص 248، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري، ص 175، وشرح ابن عقيل، ج1/ص 396، وشرح الأشموني، ج2/ص 39، وشرح المقرب: علي محمد فاخر، ج2/ص 77.
- (25) انظر ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي، ج4/ص 2109.
- (26) الكتاب: سيبويه، ج1/ص 119.
- (27) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ص 86.
- (28) الكتاب: سيبويه، ج1/ص 120.

- (29) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ج1/ ص 497.
- (30) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ ص 85.
- (31) انظر شرح المقرب: علي محمد فاخر، ج2/ ص 79.
- (32) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ج1/ ص 322.
- (33) همع الهوامع: السيوطي، ج2/ ص 228.
- (34) انظر شرح قطر الندى: ابن هشام الأنصاري، ص 176، وهمع الهوامع: السيوطي، ج2/ ص 229.
- (35) الكتاب: سيبويه، ج1/ ص 120.
- (36) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ ص 86.
- (37) انظر شرح المصدر السابق، ج7/ ص 85، وشرح الكافية: الرضي الاسترآبادي، ج4/ ص 156.
- (38) انظر شرح التصريح: خالد الأزهرى، ج1/ ص 253.
- (39) انظر شرح المفصل: ابن يعيش، ج7/ ص 86.
- (40) شرح المقرب: علي محمد فاخر، ج2/ ص 81 – 82، وانظر أيضاً ج2/ ص 77 منه.
- (41) انظر شرح التصريح: خالد الأزهرى، ج1/ 253.
- (42) منحة الجليل: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1/ ص 396.
- (43) انظر حاشية يس على شرح التصريح، ج1/ ص 253.
- (44) انظر حاشية الخضري، ج1/ ص 152.

## مصادر البحث :

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي ت 745هـ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ / 1998م.
2. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل السراج النحويّ البغداديّ ت 316هـ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1408هـ / 1988م.
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت 761هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة 1406هـ / 1986م.
4. البهجة المرضية: جلال الدين السيوطي ت 911هـ، تحقيق: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام.
5. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي ت 749هـ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.
6. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، 1398 هـ / 1987م.
7. حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان ت 1206هـ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
8. حاشية يس على شرح التصريح: يس بن زين الدين العلمي الحمصي، مطبوع بهامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ت 769هـ ، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1416هـ / 1996م.
10. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
11. شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت 672 هـ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى 1410هـ / 1990م.
12. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى ت 905هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
13. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الإشبيلي ت 669 هـ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ / 1999م.

14. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي ت 672هـ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد 1397هـ/ 1977م.
15. شرح قطر الندى وبلّ الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ت 761 هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
16. شرح الكافية: رضي الدين الاسترآبادي ت 686هـ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1398هـ/ 1978م.
17. شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجبائي الشافعي، ت 672هـ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ/ 2000م.
18. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ، عالم الكتب، بيروت.
19. شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ت 654 هـ، تحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1413هـ/ 1993م.
20. شرح المقرب: علي محمد فاخر، الطبعة الأولى 1414هـ/ 1994م.
21. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
22. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق،
23. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ت 285هـ، تحقيق عبد الخالق عضية، القاهرة 1415هـ/ 1994م.
24. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1416هـ/ 1996م.
25. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ت 911هـ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

